جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني

Aspects of financial regulation in Algeria during the Ottoman period

د. عمر لمقدم

lemkadem-omar@univ-eloued.dz

جامعة الوادي

تاريخ الاستلام: 2019/11/19 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/05

الملخص: كان للنظام المالي أهمية كبيرة في اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، فقد تنوعت النقود المتداولة بين ما هو محلي وأجنبي، بل مثل سكها في الجزائر رمزا من رموز السيادة والاستقلالية عن الدولة العثمانية، وكانت مداخيل الإيالة تعتمد في بدايات العهد العثماني على عوائد الجهاد البحري، كما مثلت الضرائب جزء هاما من المداخيل لاسيما مع تراجع موارد الجهاد البحري، بل تميزت سياسة الإدارة العثمانية بإجحاف النظام الضريبي الذي أدى إلى تمردات وعدم استقرار، كما تعددت أوجه النفقات، غير أن أغلبها كان موجها إلى رواتب الجنود والموظفين وبعض المرافق العامة.

الكلمات المفتاحية: إيالة الجزائر؛ النظام المالي؛ النقود؛ الخزينة؛ النفقات؛ المداخيل؛ الضرائب.

Abstract:

The financial system was very important in the economy of Algeria during the Ottoman period, circulating coins varied between local and foreign, also the mint in Algeria was a symbol of sovereignty and the independence from the Ottoman Empire, the revenues of this regency at the beginning of the Ottoman reign depended mainly on the Maritime Jihad, taxes were also considered as a significant part of income, especially with the dwindling marine resources of the Maritime Jihad, indeed the policy of the Ottoman administration was characterized

by a tax system that led to rebellions and instability, moreover, a large part of the expenses was directed to the salaries of soldiers, employees and some public utilities.

مقدّمة:

ترك الوجود العثماني تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، لاسيما من الناحية المالية التي كان لها تأثرها وتأثيرها على الجانب السياسي والاجتماعي والنشاط الاقتصادي للإيالة وعلاقاتها الخارجية.

وفي هذا العمل سنحاول إلقاء الضوء على جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني ويشمل بعض النقاط المهمة والتي يمكنها إعطاء فكرة عما كانت عليه الأوضاع وتتمثل فيما يلي: النقود المتداولة، الخزينة، مداخيل الإيالة وإنفاقها، خصائصها، جوانب تنظيمية، ثم خلاصة وتقييم عام.

1-النقود وتداولها في إيالة الجزائر:

إن النقود المستعملة في إيالة الجزائر العثمانية كانت على صنفين، محلية وأجنبية، وقد كانت تمثل مظهرا من مظاهر السيادة والاستقلالية التي ميزت الجزائر لاسيما خلال عهد الدايات[1]، ذلك أن سك النقود يعود إلى بدايات العهد العثماني في الجزائر، عندما أرسل السلطان العثماني سليم الأول إلى خير الدين يقره على حكم إيالة الجزائر وأعطاه حق سك النقود[2]، وقد كان سك العملة المحلية يتم في ما عُرِف بدار النقود (تسمى أيضا دار السكة)، ولم يكن موقعها بعيدا عن قصر الداي. وتتم صناعة العملة تحت إشراف ورقابة أمين السكة، بالاستعانة بعمال ذوي كفاءة عالية[3]، ومنهم اليهود ويكونوا تحت إشرافه المباشر[4]، بل أشار شالر إلى أن الإدارة العثمانية لا توظف سوى اليهود لصناعة النقود[5]، ومن العملات المحلية نجد، الريال والسلطاني[6]، والسلطاني الذهبي الذي يعادل 11 فرنكا[7].

كانت العملة المحلية للجزائر تحتوي على نقوش جميلة وحروف عربية على كل وجه[8]، غير أنها كانت تخلو من صور للحكام أو الشعارات، كما كانت تحمل عبارة "ضرب في الجزائر" على أحد الوجهين. ويبدو أن العملة الجزائرية قد تأثرت بالطابع العثماني من حيث الشكل، حيث كانت دائرية، وتصنع من عدة معادن كالذهب والفضة والبرونز والنحاس، ويتدخل الحكام في تحديد نسبة كل معدن في حالة صنع عملة من معدنين[9].

بالإضافة إلى العملة المحلية، تستعمل في الجزائر العثمانية عملات أجنبية، وتعود عوامل وجودها إلى التعامل مع الشركات الأجنبية وما يأتي إلى الجزائر من هدايا وإتاوات من الدول الأجنبية وإثر عمليات افتداء الأسرى، وأكثر العملات الأجنبية تداولا في الجزائر هي التركية، التونسية، المغربية والاسبانية، وتعد العملة الاسبانية المفضلة والأكثر شيوعا في تعامل حكام الجزائر مع الدول الأوربية، وذلك نظرا لقبولها في الجزائر ونيلها ثقة أكثر من باقي العملات[10]، ويبدو أن للعامل التاريخي دورا هاما في ذلك متمثلا في الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية وكذلك الحضور الأندلسي في الجزائر إثر هجرة الأندلسيين بعد سقوط غرناطة سنة 1492. ومن أهم النقود الاسبانية رواجا نجد الكرونة (La Corana) وتعادل 5,40 فرنكا وهي من الفضة[11]، وأيضا الدورو (Douro) الذي يعادل 5,25 فرنكا[12]، وأيضا الدبلون (Doublon) الذي يعادل 80فرنك والبياستر (Piastre) الذي يعادل 5 فرنكات و40 سنتيما[13]، ونجد كذلك الريال التونسي وهو منتشر بالشرق الجزائري، أما ما تبقى من نقود العهد الزياني والمعروفة بالزياني الذهبي والنقود المغربية كالبندقي والعشراوي والمثقال والموزونة فهي منتشرة في غرب الإيالة[14]، أما في المناطق الجنوبية فيسود استعمال التبر الذي يتم جلبه من المناطق السودانية[15].

اقتصر تداول النقود في مجال التجارة على مستوى الحواضر الكبرى للإيالة عموما، أما بالمناطق الريفية فقد كان التعامل بالمقايضة سائدا بشكل كبير[16]، ونفس الشيء لدى

القبائل الصحراوية التي كانت تمارس تبادلات تجارية مع بلاد السودان الأوسط خصوصا، إذ لم يكونوا يعرفون العملة النقدية[17].

ينظر إلى المقايضة على أنها سبب من أسباب عدم مواكبة اقتصاد الجزائر العثمانية للتطورات الحاصلة في النظام النقدي بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، فمثلا كانت أوربا قد عرفت انتشار العملات الورقية في المعاملات المالية، في حين أن ذلك لم يكن معروفا في الجزائر التي لم تتجاوز النقد في التعاملات المالية[18].

شهدت الجزائر العثمانية ظاهرة مالية سلبية تمثلت في تزوير النقود، رغم أن الإدارة العثمانية حاولت القضاء على هذه الظاهرة من خلال إشرافها المباشر على دار السكة وضرب النقود، واتخذت إجراءات صارمة وصلت إلى حد إنزال عقوبة الإعدام بمزوري النقود[19]، حيث يتم إعدامه حرقا فضلا عن العقوبات الجماعية التي تطال القبيلة في حالة قيام احد أفرادها بالتزوير ولم تتمكن الدولة من القبض عليه[20].

تعد منطقة جرجرة أهم منطقة لتزوير النقود خلال العهد العثماني لاسيما قبيلتي آيت الأربعاء وعلي خروبة، حيث كانوا يمتازون بمهارة كبيرة في الصناعة الحديدية وصناعة الأسلحة نظرا لتوفر منطقتهم على مواد أولية هامة كالحديد والرصاص والفضة، وكانت القبيلتان تعتمدان على قبائل أخرى لترويج النقود المزورة كبني يني، بني مغيلة وبني بودرار، واستمرت القبيلتان في ممارسة تزوير النقود حتى عهد الاحتلال الفرنسي، أين توقفوا بسبب عقوبات وملاحقات الإدارة الاستعمارية[21].

2-مداخيل الخزينة في إيالة الجزائر:

2-1 الخزينة: تمثل الخزينة عنصرا أساسيا من عناصر الإدارة العثمانية، لارتباطها بمصادر الدخل والإنفاق ولما تتطلبه من صرامة تنظيمية وإجراءات محكمة، وبالتالي فهي عمود النظام المالي العثماني في الجزائر، ولأهمية وحساسية هذا النظام المالي فقد كان التصرف في كل ما يرتبط بشؤون الخزينة بيد السلطة الأعلى في الإيالة، ويقوم على تسيير

الخزينة ما يسمى بالخزناجي ويكون في العادة تركيا ويسمى أيضا الخزندار، ولم يكن في بداية العهد العثماني سوى موظفا بسيطا برتبة خوجة يشرف على الصندوق المالي تحت إمرة الكتاب الكبار[22]، كما أشار حمدان خوجة إلى تسمية أخرى لمسير الخزينة بقوله:" وللباشا أو الداي نائب يحتفظ بمفتاح الخزينة يسمى الكاهية"[23]، وله تسمية أخرى مرادفة للخزناجي وهي النقاد وتعني من يشرف على الشؤون المالية والضرائب بباياك قسنطينة[24].

بالنظر لأهمية وحساسية تسيير شؤون الخزينة وضمان تأمينها، فقد كان يحرسها ستة عشر حارسا بالتناوب، وفي عهد الدايات كان الخزناجي هو الوحيد الذي يحوز مفاتيح الخزينة، حيث يتسلمها صباحا من الداي بحضور رجال الديوان ويرجعها إليه بعد صلاة الظهر، ولا تفتح الخزينة في المساء وكذلك يومي الجمعة والثلاثاء[25].

2-2-المداخيل المالية للخزينة:

تنوعت مداخيل الخزينة في إيالة الجزائر، وتعتبر الضرائب بكافة أنواعها وعوائد نشاط البحرية المصدر الرئيسي للمداخيل المالية للخزينة.

أ/ الضرائب: تمثل الضرائب أحد المداخيل الرئيسية للدولة، وفي إيالة الجزائر صنف سعيدوني الضرائب إلى قسمين على أساس المناطق، وعليه فقد كانت هناك ضرائب الأرياف وضرائب المدن[26].

على اعتبار أن النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية مرتبط بالأرض عموما، فقد اختلفت الضرائب المفروضة تبعا لاختلاف وضعية الأملاك، فمنها ما يتعلق بالملكيات الخاصة الخاضعة للباياك، حيث تساهم هذه الملكيات عادة بالعشور والزكاة[27]، وتدفع عينا أو نقدا، وتهتم بها الإدارة حيث يقوم على مهام مراقبة العشور والتخزين ما يسمى بقايد العشور في البايلك، بالإضافة إلى مهمة تسجيل نتائج المعاينة التي يقوم بها شيوخ القبائل والأوطان لتقدير الإنتاج، أما في المناطق الصحراوية فيقوم شيخ العرب بهمة جمع

العشور نقدا أو عينا[28]. وفي بايلك الغرب، كان القمح والشعير الذي يأتي من العشور يباع في المرسى الكبير[29].

إن ضرائب أراضي البايلك تعد من مداخيل الخزينة، أين تقوم الدولة باستغلالها بشكل مباشر بإتباع نظام الخماسة، حيث يقوم الفلاح بأعمال في الأرض لصالح الدولة مقابل خمس الإنتاج، حيث يكون توفير الأرض ووسائل الإنتاج والبذور على عاتق الدولة، وأحيانا تجبر الدولة أفرادا من قبائل الرعية التي هي تحت سلطة خوجة الخيل أو الباي على العمل لصالح الدولة وهو ما يعرف بالتويزة، كما يمكن للدولة أن تستغلها بصورة غير مباشرة، حيث يستأجر السكان أرض البايلك ويدفعون مقابل استغلالهم لها رسم كراء يعرف بحق الحكور، ويقوم الفلاح بدفع قيمة نقدية أو عينية لجباة الضرائب في آخر الموسم مهما كانت الخسائر التي يمكن أن تكون قد لحقت به، وكثيرا ما كان أثرياء هم من يقوم بالوساطة باستئجار الأراضي الزراعية ويستعينون بالفلاحين لاستغلالها[30].

عرفت المناطق الغير خاضعة لسلطة البايلك ضرائب توصف لدى الأهالي بحق العسة، وتشمل الغرامة التي تحل محل العشور في المناطق التي لا تخضع لسيطرة البايلك في الصحراء والمناطق الجبلية ومناطق الهضاب العليا ومنطقة القبائل، وفي اغلب الأحوال تكون الغرامة في صورة عينية حسب النشاط، فالقبائل التي تمارس الزراعة تكون غرامتها عن طريق الزويجة، أما القبائل الرعوية فتفرض عليها الغرامة بمساعدة من شيوخ الدواوير للقائد، بعد القيام بالاطلاع على الثروات، ووفق ذلك تكون الغرامة التي تتغير حسب عدد الخيام وتقدم في صورة غنم أو خيل أو منتجات كالزبدة أو العسل أو الصوف، وتعتمد الدولة في تحصيلها للضرائب في المناطق الخارجة عن سيطرتها على المحلات العسكرية، كما تقوم أيضا بتشديد الرقابة على الأسواق أو المناطق التي يأتيها سكان المناطق الجبلية أو الصحراوية أو الهضاب العليا قصد اقتناء حاجياتهم، أو في حالة مرور قوافلهم نحو الموانئ أو طلب أماكن الرعي وتلعب القبائل المخزنية دورا هاما في ذلك. أما اللزمة (المعونة) فقد تكون عينية أو نقدية، ويجمعها القياد في البوادي بتكليف من شيوخ

الدواوير، ويتغير حجمها وتسميتها حسب المناسبات، فمنها معونة بلاد القبائل، ضيفة الباي (ضيفة الدنوش)[31]، هذا بالإضافة إلى ضرائب ترتبط بالمناسبات والتعيينات، كحق البرنوس (التي يتعين على قيادة الأوطان تقديمها لآغا العرب للحفاظ على المناصب)، ومهر باشا (التي تتكون من حيوانات لاسيما لدى البدو وتدخل في تكوين الدنوش الموجه إلى الباشا)[32].

كان من مداخيل الخزينة ضرائب تتم جبايتها في المدن، ومنها الدنوش والعوائد وهي أموال وثروات عينية يقدمها البايات الثلاث وقائد سباو (بمنطقة القبائل) وأوطان دار السلطان إلى السلطة المركزية بالعاصمة، كل ثلاث سنوات، ولا تذهب كلها إلى الخزينة، فقد يكون جزء منها موجها كهدايا لموظفي الإيالة، أما إذا أشرف خليفة الباي على مهمة إيصالها فتسمى عندئذ بالدنوش الصغرى أو العوائد، وتكون عادة في فصلي الربيع أو الخريف[33]، وتتفاوت قيمة الدنوش من بايلك إلى آخر، فباي وهران وعن طريق خليفته، يرسل كل ستة أشهر (في الربيع والخريف) 100 ألف ريال بوجو إلى الباشا (حاكم الجزائر)، مع بعض العبيد والمنتجات النسيجية (الحايك والبرانيس) والجلود الحمراء التي يصنع منها جزمات خاصة بركوب الخيل بالإضافة إلى أحصنة، ويقوم الباي كل 3 سنوات بالذهاب بنفسه إلى الجزائر كي يقدم الدنوش التي تقدر بـ40 ألف ريال بوجو، بالإضافة إلى العبيد والمنتجات النسيجية وأربعين حصانا من أجود السلالات[34].

في بعض الحالات تكون المصادرات ضد موظفي الدولة أحد مصادر الدخل، وتتعدد أسبابها، وقد تتم أحيانا بعد العزل من المنصب أو نتيجة التغريم للحد من نفوذ بعض الموظفين أو معاقبتهم وتشمل حتى البايات[35].

يوجد من المداخيل المهمة ما يسمى بعائدات بيت المال، التي تعد ذات أهمية كبيرة للنظام المالي للدولة، وقد خص صندوقها الذي ألحق بالخزينة العامة بثلاث سجلات، يقوم عليها كل من السايجي، العادل والخوجة، ويغطي صندوق بيت المال مصاريف كثيرة للدولة، وتتمثل أهم مصادر بيت المال في الأملاك العقارية التركات

والودائع التي ترجع إلى بيت المال بعد وفاة أصحابها أو فقدهم وآداء الحقوق الشرعية للورثة والغائبين وعوائد الأوقاف التي تساهم أحيانا في تزويد بيت المال رغم اختصاصها في المشاريع الخيرية[36].

تمثل عوائد سكان المدن جزء من المداخيل المالية، فيذكر إستارازي Esterhazy أن من الضرائب التي كانت تدفع هناك ما يعرف بضيفة دار الداي، في حالة توفر أو عدم توفر المدينة على نوبة (حامية عسكرية)، وتتراوح حسب أهمية المدينة من 800 إلى 2000 ريال، بالإضافة إلى 16 عشر حصانا منها 12 بسروجها، أما المدن التي تتوفر على نوبة فتدفع على حسب عدد السكان ما يعرف بضيفة دار السلطان (تسمى أيضا ضيفة خير الدين)، وتتراوح بين 1500 و3000 ريال، وتقدم للآغا عند تغيير حامية المدينة[37]. تعتبر رسوم السكان اليهود والنصارى من المداخيل وهي في الأصل الجزية المفروضة على أهل الذمة وتقدر بقرش واحد عن كل فرد، يتولى دفعها أمين الطائفة، ويمثل الحصول على الامتيازات دافعا لأثرياء اليهود لتقديم ترضيات تستفيد منها خزينة الإيالة[38].

تعد رسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية من المداخيل الهامة، حيث يلتزم أمناء الحرف بتزويد الخزينة بأقساط مالية وخدمات أو حتى بعض المنتجات الحرفية مجانا لصالح الإدارة، كحالة حدادي منطقة مليانة إذ يقدمون أسلحة وسروج وألجمة للبايلك، كما تفرض على كل محل تجاري ضريبة شهرية، بالإضافة إلى تحصيلات ناجمة عن التعاملات التجارية كالرسوم الجمركية التي تدفعها السفن، رسوم المكوس على الأسواق، حيث يقوم كل قائد سوق بجمعها خاصة في المناطق التي لا تخضع لسلطة الإدارة العثمانية، كما تلعب المواد المصدرة والمحتكرة من طرف الدولة دورا في إثراء خزينة الإيالة[39].

ب/ الجهاد البحري: يؤمن النشاط البحري عوائد هي من أهم مصادر دخل إيالة الجزائر وعاملا مهما لاقتصادها، لاسيما خلال القرنين 16م و17م، وذلك باعتبارها غنائم مشروعة، ويشمل ذلك فدية الأسرى الأوروبيين، غير أن هذا المورد بدأ في التناقص

خلال القرن 18م، ليضمحل تماما بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافرين سنة 1827م[40]، فالتحالف الأوروبي فرض على الجزائر عدم ملاحقة السفن الأوروبية العابرة للبحر المتوسط، وتقرر في مؤتمر "إكس لاشابيل" 1818م أن أي مساس بسفينة أوروبية هو مساس بكافة الدول الأوروبية المتحالفة[41]. وتعد الإتاوات والهدايا أيضا مصدرا ماليا لخزينة الإيالة، وكانت تدخل في إطار التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وباقي الدول، أو في إطار ترضيات لنيل امتياز ما أو للسماح بالملاحة البحرية، فمثلا كانت مملكة صقلية تدفع إتاوة سنوية مقدارها 24000 دوبل بياستر وتعادل 240 ألف فرنك، أما اسبانيا فلم تكن تدفع إتاوة لكنها ملزمة بتقديم هدايا مع كل تغيير للقناصل، وكانت السويد والدنمارك تدفعان إتاوة أساسها عتاد حربي وذخائر تقدر بـ40 ألف فرنك، لكنها تصبح 100 ألف فرنك عند كل تجديد للمعاهدات[42].

بالإضافة إلى عوائد الجهاد البحري، وجد مصدر خارجي هام لمداخيل الخزينة وهي ما يوصف بالتجارة الشرعية، حيث كانت الصادرات توجه إلى أوروبا وأقاليم الدولة العثمانية، وتتمثل في زرابي، تمور، الشمع والصوف والماشية وجلودها[43].

وقد تضاربت الأرقام في تحديد القيمة الحقيقية لمداخيل خزينة الإيالة، والجدول التالي يتضمن تقديرات لمداخيل الإيالة في أوائل القرن الثامن عشر.

المداخيل الثابتة	القيمة بالريال
دنوش باي قسنطينة	120000
دنوش باي الغرب	100000
دنوش باي التيطري	50000
القياد التابعين لدار السلطان (محيط 18 فرسخ)	50000
مكوس الاسواق (الباعة المتجولون)	12000

غرامة اليهود	12000
رسوم المحلات التجارية	10000
حقوق أملاك الريف	12000
حقوق كراء استغلال الشمع والجلود	12000
الرسوم الجمركية على الواردات	30000
الرسوم الجمركية على الصادرات	15000
حقوق استغلال الملح	6000
رسوم أمناء المهن	6000
ضرائب الشركة الفرنسية التجارية (الباستيون)	10400
رسوم المزوار	2000
رسوم رسو السفن	2000
رسوم بيع الوظائف	100000
المجموع	450400
المداخيل الإضافية غير الثابتة	القيمة بالريال
بيت المالجي	60000
الغنائم	100000
تجارة العبيد وفدية الأسرى	50000
غرامات مختلفة	10000
المجموع	220000

المصدر: Laugier De Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1724, pp 298-299.

2-3-خصائص مداخيل الإيالة:

كان من جملة ميزات مداخيل الخزينة إلتزام نظام الموارد المالية بأحكام الشريعة الإسلامية في عمومها، وتطبع التنظيم المالي بالطابع العثماني لاسيما في مجال غنائم الجهاد البحري والإتاوات والهدايا وحقوق الديوانة، ورغم ذلك فقد ساعدت الطبيعة القبلية وخصائص كل من الريف والمدينة في بقاء النظم المالية التي كانت السائدة في الجزائر خلال الفترة الوسيطة قبل مجيء العثمانيين كالمعونة ورسوم الحرف ومكوس الأسواق.

كان النظام الضريبي شاملا لكافة أصناف الأنشطة الاقتصادية، وسعى حكام الإيالة إلى توظيف كل الوسائل لاستخلاص الضرائب، كاستمالة الشيوخ القبائل والمرابطين وكسب ولائهم، والاعتماد على القبائل المخزنية بالأرياف ومراعاة طبيعة كل منطقة، وشن الحملات العسكرية وإرسال المحلات لجمع الضرائب[44]. لقد بلغ ثقل المطالب المالية المفروضة من الحكام على أمناء الحرف مثلا حتى أنه أحيانا يطلب من الصناع تزويد البايلك بالمواد المصنعة دون مقابل[45]، كما بلغ الحرص بالسلطة العثمانية أن تستعين بما يسمى الشواف للترصد ومتابعة القبائل الغير خاضعة لها ومعرفة قدراتها الاقتصادية[46]. وقد شهدت مرحلة حكم الباشوات (1587 -1659م) سياسة جبائية قاسية وفرضوا ضرائب ثقيلة لاستنزاف موارد الريف وجمع الثروة لحسابهم الشخصي[47] بعد تقليص مدة حكمهم إلى 3 سنوات فقط، وهو ما دفع الأهالي إلى التعبير عن سخطهم تجاه هذه الأوضاع عن طريق انتفاضات كالتي حدثت خلال الفترة 1590-1647[48].

3- النفقات في إيالة الجزائر وميزاتها:

3-1-النفقات في إيالة الجزائر: تعددت أوجه الإنفاق العام في إيالة الجزائر حيث شملت عدة مجالات وأهمها أجور الحنود والموظفين، فقد كانت أجور الجند عموما لا تدفع إلا بحضور رئيس الديوان الذي يسمى آغا العسكر[49]، حيث تسلم كل شهرين وتسمى الجرايات الصغرى، وتمنح لفئة معينة من الجنود، كما يستفيدون من منح وعلاوات ترتبط بمناسبات كتولي الداي لمنصبه، أو لتحفيزهم في حالة تعرض البلاد لاعتداء خارجي أو ثورات داخلية، أما الجنود المرابطين في الحاميات عبر أنحاء الإيالة فأجورهم سنوية وتسمى الجرايات الكبرى[50]، أما الموظفون فقيمة أجورهم أقل بكثير مما هو مخصص للجنود، وهي أجور شهرية ومكافآت موسمية حسب الترتيب الإداري لكل موظف، كما أن نظام الإلتزام[51] مكن الموظف من الحصول على أجرته من عوائد وظيفته[52]. لقد بلغت الصرامة في كيفية تقاضي الأجور أن الداي نفسه لا يستطيع التصرف في الخزينة، بل يأتي مثله مثل أي جندي بسيط لتقاضي مرتبه[53].

شملت النفقات النشاط الخيري والوقفي، وتتمثل في أنشطة بيت المال المتنوعة مثل توزيع الصدقات كل يوم خميس، تقديم الهدايا في المناسبات إلى الداي والضباط، والتكفل بدفن الموتى والنفقات المتعلقة بالتركات ودفع فدية الأسرى المسلمين، بالإضافة إلى العمل الوقفي كأوقاف مؤسسة سبل الخيرات التي تنفق على بناء المساجد والزوايا، حفر الآبار، والتكفل بالطلبة المقرئين وتعهد الثكنات ودفع الصدقات[54].

تحوز الهدايا جانبا من الإنفاق، وقد تعددت وجهاتها كهدايا الحرمين الشريفين لاسيما المالية منها التي تبعث إلى مكة والمدينة لإنفاقها في مجال العلوم، أو لمساعدة الفقراء بالحرمين وجوارهما، أو لدعم الخدمات المقدمة بالحرمين، ويقوم بإرسال هذه الهدايا والأموال وكيل مؤسسة أحباس الحرمين الشريفين باسم داي الجزائر إلى السلطة الحاكمة ببلاد الحرمين. أما الهدايا الموجهة إلى الباب العالي فتمثل مظهرا للتواصل مع الدولة العثمانية، ويشرف على توصيلها آغا يحظى عادة بثقة أعضاء الديوان، وفي مقابل ذلك كانت الدولة العثمانية تساهم في دعم الإيالة عسكريا واقتصاديا وسياسيا[55]. أما الإنفاق

العام فقد شمل جميع المرافق، ولكن بسبب الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية، فقد كان نصيب الجانب العسكري كبيرا، كالإنفاق على بناء الحصون وإحاطة المدن بالأسوار وبناء الثكنات والسجون وإنتاج العتاد الحربي[56].

3-2-ميزات النفقات في إيالة الجزائر: لقد كانت أغلب النفقات موجهة للجانب العسكري كتسديد أجور الجند وتجهيز العتاد الحربي والبناءات العسكرية، واستهدف الإنفاق أيضا استمالة الأعيان والمرابطين قصد الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وهو ما جعل باقي النفقات منخفضة في الباقي المجالات العمرانية والتعليمية بالإضافة إلى المجال الاجتماعي وقد تكفلت بها في الغالب مؤسسات وقفية أو تطوعية أو أعمال السخرة[57]. وحفاظا على امتيازات ومصالح أفراد الطائفة التركية سعت الإدارة إلى التقليل من عدد أفرد الجيش المجندين من الأناضول لتفادي صرف أجور كثيرة وهو ما حتم عليها الاعتماد على القبائل المخزنية ومنحها امتيازات مقابل ضمان دعمها بالقوة العسكرية والمساعدة في السيطرة على موارد الأرياف[58].

خاتمة: من خلال ما تم التطرق إليه يمكن نخلص إلى الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بالنظام المالي لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني:

-الخزينة العامة كانت المحور الذي تدور حوله السياسة الاقتصادية والمالية للإيالة.

-مع التناقص التدريجي للموارد المالية للجهاد البحري خاصة في أواخر العهد العثماني، توجه العثمانيون إلى دواخل البلاد وسعوا إلى إخضاع السكان من خلال الأسواق وفرض سياسة ضريبية لتأمين مداخيل للخزينة، معتمدين على قوة محلية لاسيما القبائل المخزنية بالأساس، وعلى ذلك فقد أصبحت الضرائب مصدرا ماليا هاما للخزينة بإيالة الجزائر، وخاصة في أواخر العهد العثماني، ورغم ثقلها كانت تؤخذ وفق خصوصيات كل منطقة وتركيبتها الاجتماعية.

-كان النظام الضريبي الذي اتسم بالقساوة تجاه السكان أو سلوك بعض الموظفين دافعا لحدوث الثورات والتمردات. -ارتبط استقرار البلاد باستقرار الأوضاع الاقتصادية، أما القلاقل فتكثر في حالة تدهور الاقتصاد أو تناقص الثروات أو في حالة الجوائح.

-كان لنظام الالتزام الذي طبقه موظفو الإدارة أثرا سلبيا على السكان وعملية التحصيل الضريبي، حيث دب الفساد المالي وامتد إلى النشاط الاقتصادي، رغم تميز القضاء بالصرامة والشدة تجاه القضايا المالية والذين لا يحترمون القوانين الاقتصادية كحالة تزوير النقود.

-لم يكن للعملة المحلية انفراد بالمعاملات المالية، حيث كان في الجزائر سوق حرة للتعامل النقدي وكان هناك إقبال على النقود الأجنبية، بل إن العملة الجزائرية ظلت قليلة في الأسواق، بالإضافة إلى رواج مبدأ المقايضة وتفضيله على المعاملة النقدية لاسيما في المناطق الريفية والجنوب.

-عملت سياسة الاحتكار التي مارستها الإدارة وتدخل العنصر الأجنبي ممثلا في اليهود بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للأجانب والاعتداءات الخارجية على إلحاق آثار سلبية بليغة باقتصاد الجزائر وخصوصا تجارتها الداخلية والخارجية ومداخيل الخزينة.

-كان لبعض المظاهر الاقتصادية كعقد الاتفاقيات والامتيازات وسك العملة بالجزائر أثر سياسي، حيث جعلت الجزائر تكتسي صفة سيادية استقلالية عن الدولة العثمانية لاسيما في عهد الدايات.

الهوامش

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط 3، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 179.

[2] Ernest Mercier, Histoire de Constantine, éditeur: J. Marle et F. Biron, Constantine, 1903, p 188.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ..، المرجع سابق، ص 179.

[4] عبد القادر علي حليمي، القروض و النقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي، مجلة الأصالة، وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، العدد 7، مارس–أفريل 1972، الجزائر، ص 76.

[5] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تعريب: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 89.

[6] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت، ص70.

[7] Dr. Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, Marlin éditeur, Paris, 1830, p 31

[8] للتوسع أنظر: M. de Caussade : "Monnaies algériennes", **Mémoires de la Société archéologique de l'Orléanais**, T. 2, Editeur : Gatineau libraire (Orléans)et Dumoulin libraire (Paris), 1853, pp 142-153.

[9] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص180- 182.

[10] المرجع نفسه، ص ص 183- 185

[11] المرجع نفسه، ص 188.

[12] نفسه.

[13] Dr. Shaw, Op.Cit, p 209

[14] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 187–188.

[15] عبد القادر علي حليمي، القروض و النقود...، المرجع السابق، ص 77.

[16] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 201.

[17] Walsin Esterhazy, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, librairie de Charles Gosselin, Paris, 1840, p 253

[18] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 206.

[19] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 203.

[20] مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني 1518–1830، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، المجلد 5 العدد 16، أفريل 2013، جامعة تكريت، ص 424.

[21] عبد القادر علي حليمي، القروض و النقود...، المرجع السابق، ص 77.

[22] ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية 1800–1830، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، جانفي 1975، تونس، ص ص 18–20.

[23] حمدان خوجة، المرآة، تعريب و تقديم محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص 89.

[24] Ernest Mercier, Op.Cit, p 214.

[25] ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 22.

[26] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 82.

[27] المرجع نفسه، ص 83.

[28] حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 28.

[29] Esterhazy, Op.Cit, p 240.

[30] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 84-88.

[31] نفسه، ص ص 89-91.

[32] حسان كشرود، المرجع السابق، ص ص29- 30.

[33] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 94-95.

[34] Walsin Esterhazy, Op.Cit, pp 239-240.

[35] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 105.

[36] المرجع نفسه، ص 98.

[37] Walsin Esterhazy, Op.Cit, p 279.

[38] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 100.

[39] المرجع نفسه، ص 104.

[40] المرجع نفسه، ص ص 106-107.

[41] عمار بوحوش، التاريخ السياس للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997،، ص79.

[42] Dr. Shaw, Op.Cit, pp 210- 212.

[43] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 144.

[44] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 109-111.

[45] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 181.

[46] Walsin Esterhazy, Op.Cit, p 251.

[47] انتشر الفساد المالي، ومن أبرز مظاهره مثلا ضعف مكانة أمين الحرفة الذي لم يعد همه سوى بإرضاء الموظفين السامين، حتى صار شيخ البلد أو أمين الأمناء هو من يقوم بمراقبة الحرف، وصار إسناد منصب الأمين لمن يدفعون المبالغ الكبيرة دون أن تتوفر فيهم الكفاءة والدراية. للتوسع أنظر: ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 184.

[48] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 215-216.

[49] حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 84.

[50] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 121-123.

[51] **نظام الالتزام** هو جباية الأموال من عموم الشعب لصالح الإدارة العثمانية، ويعني دفع مبلغ مالي مقدماً للدولة مقابل القيام بتحصيل الضرائب، وكثيرا ما كان الملتزم يقوم بابتزاز حيث يأخذ أموال تتجاوز القيمة الحقيقية للضريبة. للتوسع أنظر: حسان كشرود، المرجع السابق، ص ص 179-182.

[52] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 129.

[53] حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 84.

[54] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق ، ص ص 132-134.

[55] المرجع نفسه، ص ص 137-140.

[56] المرجع نفسه، ص 145.

[57] المرجع نفسه، ص 153.

[58] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 218.